الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية

–الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة–

أ. حسين قوادرة

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –؛ الجزائر

E-mail: hocine751@yahoo.fr

Received: *Jan 2017* ***Accepted****: Fèv 2017* ***Published:*** *Mar 2017*

ملخص:

إذا كانت العلاقات بين الصين ودول شمال إفريقيا (دول المغرب العربي) قديمة، فإنها ازدادت واشتدت خاصة بعد التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الولايات المتحدة إلى مراكز أخرى منافسة لها. هذه العلاقات هي علاقات اقتصادية بالأساس وتستند إلى مبدأ (ربح–ربح)، كما تقوم على التخصص بين الموردين للمواد الخام من الجانب المغاربي ومقدمي السلع المصنعة والخدمات من الجانب الصيني. كما يجري أيضا العمل لتطوير الشراكة في المجال العسكري. وكل هذا من شأنه خلق فرص التنمية في المنطقة المغاربية.

ومع ذلك فإن التواجد الصيني في المنطقة لا يخلو من بعض المخاطر والمحاذير خاصة إذا كان (تواجدها في المنطقة) لا يخدم الاقتصاديات الوطنية، ويتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، ولا يتطابق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، المنطقة المغاربية، العلاقات الصينية– المغاربية، الاستثمار والتجارة، المساعدات .

رموز jel: ***F02, F21, F31, F59***

Abstract:

While relations between China and Maghreb countries are old, their increase underlines the emergence of a multipolar world and the displacement of centre of gravity of the global economy. These relations are mainly economic and established on the principle of "win-win". They are based on specialization between Maghreb countries suppliers of raw materials, and Manufactured goods and services providers from the Chinese side.. The military partnerships have also been developed. Thus China brings opportunities for the development of the region.

However, China's economic presence in the Magreb region is not without risks on the long run if it fails to pull the local economy and be in conformity with human rights, environmental and social standards, or the good governance.

Keywords*: China's economic strategy, the Maghreb, Maghreb-Chinese relations, investment and trade, aid, soft power.*

(JEL) Classification : *F02, F21, F31, F59.*

مقدمـة:

شهد القرن الواحد والعشرين تحولات اقتصادية وتكنولوجية، كان لها الأثر الكبير في بروز دول جديدة بثقلها الاقتصادي الكبير على المسرح الدولي، وبذلك بدأت تتغير موازين القوى الدولية، وبدأ الحديث عن بروز عالم متعدد الأقطاب خاصة بعد العودة التدريجية لروسيا، وظهور الصين كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبح يخيفها أكثر الصعود الصيني خاصة بعدما أصبحت الصين دولة حديثة وأكثر انفتاحا سياسيا واقتصاديا أكثر من أي وقت مضى على عكس فترة السبعينات.[1]

تماشى الصعود الصيني مع اهتمامه الكبير والمتزايد بالشركاء الاقتصاديين، من خلال سعي الصين توسيع قاعدة استثماراتها وتجارتها في الخارج، كما أصبح لها دور هام في السياسات العالمية باعتبارها مسؤولية دولية، وذلك من خلال التزامها في الحد من الفقر وتعزيز النمو العالمي من خلال الاستثمار في مجال التنمية في إفريقيا و أماكن أخرى.[2]

على هذا الأساس ازداد ونما اهتمام الصين بإفريقيا كشريك اقتصادي أساسي على وجه العموم وبالمنطقة المغاربية على وجه الخصوص، حيث انطلقت بكين نحو هذه المنطقة بقوة خاصة بعد انطلاق وبعث منتدى التعاون الإفريقي – الصيني عام 2000، وما عرفته السنوات العشرة اللاحقة من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة المغاربية، إضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة، خاصة ما تعلق بالموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية.

أهمية البحث:

موضوع الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية، احد المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة والبحث. تكمن هذه الأهمية كونه من المواضيع الجديدة الممتدة في الزمن، ويتيح تتبع واقع العلاقات الصينية–المغاربية، وحتى استشراف مآلاتها. إلى جانب اهتمامه بالفضاء المغاربي الذي تنتمي له الجزائر جغرافيا وحضاريا، فهي جزء منه وتدخل ضمن أجندة الصين في المنطقة، خاصة أن الجزائر تشكل احد الدول المحورية والفاعلة فيها، من منطق تعظيم فرصها وتقليص تهديداتها المتعلقة بالتواجد الصيني في المنطقة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة الوقوف على حقيقة تنامي التواجد الاقتصادي الصيني في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل ما تروج له بعض الأوساط الأكاديمية كونه استعمار واستغلال جديد للقارة الإفريقية عموما والتي تنتمي لها المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى استكشاف مدى الدور الصيني في المنطقة، وما يترتب عليه من فرص وتحديات للدول المغاربية.

وبذلك تطرح الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية الكثير من التساؤلات حول الآثار المترتبة عنها ومدى إمكانية الاستفادة منها بالنسبة لاقتصاديات دول المنطقة لتعزيز التنمية. وهذا ما دفع إلى طرح الإشكالية التالية: هل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية توفر فرصا تنموية لدول المنطقة أم أنها مجرد وجه من أوجه الاستغلال الاقتصادي للمنطقة؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية المطروحة سوف نستعين بالتساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هي صيرورة العلاقات الاقتصادية الصينية- المغاربية؟.

2- ما هي أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية؟

3- ما هي مختلف الوسائل التي اعتمدتها الصين في تحقيق أهدافها الاقتصادية في المنطقة المغاربية ؟

4- ما هي مختلف الفرص والمحاذير المترتبة على التواجد الصيني في المنطقة المغاربية؟

وبالتالي يتم التطرق أولا صيرورة العلاقات الاقتصادية المغاربية – الصينية، ثم محاولة التعرف على أهم أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية، وبعدها يتم تناول الوسائل التي طبقتها الصين على أرض الواقع لتحقيق أهدافها الاقتصادية في المنطقة، وفي الأخير التطرق مختلف الفرص والمحاذير المترتبة على التواجد الصيني في المنطقة المغاربية.

أولا: صيرورة العلاقات الاقتصادية المغاربية – الصينية

يمتد اتصال الصين بالقارة الإفريقية إلى عدة قرون، فهناك مواقع أثرية على الساحل الشرقي لإفريقيا يعود تاريخها إلى آلاف السنين (960 – 1279) م، وكذلك الرحلات التي قام بها الأدميرال "**تشنغ هو**" في إطار الاستكشافات الشهيرة من قبل الصينيين المسلمين للساحل الشرقي الإفريقي، وتطورت خلالها التجارة مع السكان المحليين.[3]

وبالنسبة للمغرب العربي يعود اتصال المنطقة بالصين إلى رحلات المغربي "**ابن بطوطة**" إلى الصينفي القرن السادس عشر ميلادي، لكن على الصعيد الدبلوماسي الرسمي فان العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول المغاربية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من صعود حركات التحرر في العالم الثالث عموما وفي المغرب العربي على وجه الخصوص، فعرفت الصين بمساندتها لحركات التحرر في شمال إفريقيا وفق مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وقد تأكد هذا الموقف المساند من طرف الصين في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز سنة 1955، والذي أبدت فيه الصين تأييدها لشعوب المغرب العربي من أجل الاستقلال الوطني وحمايته. و الدول المغاربية من ناحية أخرى كانت من بين الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية منذ 1958 بالنسبة للمغرب والجزائر، وفي عام 1964 بالنسبة لتونس أما ليبيا فقد تأخرت عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين إلى سنة 1978 وذلك بسبب قضية اعترافها بتايوان.

بالنسبة للعلاقات الجزائرية – الصينية فهي ذات تميز تاريخي باعتبار الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، وقد ساهم العامل الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين قبل استقلال الجزائر، وزادت العلاقات الثنائية بينهما منذ استقلال الجزائر في 1962 في العديد من الميادين الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مما أهلها لتصبح الأفضل مغاربيا.

كذلك الشأن بالنسبة لتونس فقد ترسخت العلاقة بينها وبين الصين خاصة بعد عدم اعتراف تونس بانفصال تايوان عن الصين، وتأييدها في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. كما تعتبر تونس من أول البلدان العربية التي أقامت علاقات تجارية مع الصين، من خلال توقيعها لأول تعامل تجاري معها عام 1958، تلاه عدد من الاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى تأسيس اللجنة المشتركة الصينية– التونسية للتعاون الاقتصادي، التجاري والتكنولوجي عام 1983.[4]

استمرت العلاقات الثنائية بين الصين ودول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث غلي عليها الطابع الاقتصادي والتجاري بالأساس (قبل هذه الفترة كان يغلب عليها الطابع السياسي الإيديولوجي)، حيث زاد اهتمام الصين بالمنطقة خاصة مع إنشاء منتدى التعاون الإفريقي – العربي عام 2004 كإطار منظم لهذا التعاون، وكذلك من خلال الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016، التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية، إضافة إلى العلاقات الصينية – بدول المنطقة العربية الممتدة الجذور، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني الإفريقي في كل المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية وفي مجال السلام والأمن) .

حيث ورد في هذه الوثيقة: " تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من ال2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح

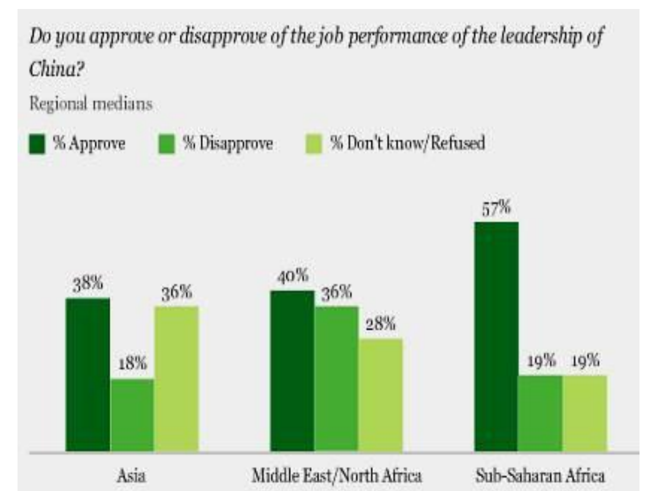
والتسامح والتدارس والتنافع والترابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.... على مدى الـ60 سنة المنصرمة، حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به في تعاون الجنوب – الجنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة".[5]

وبذلك نلاحظ حجم الاهتمام المتزايد بالمنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية الصينية، التي ترتكز على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي سياساتها التنموية، فقد ورد في نفس الوثيقة أن " تلتزم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي."[6]

على العكس من ذلك ركزت السياسات الغربية في المنطقة على مشروطية المساعدات الاقتصادية والاستثمارات بالإصلاحات السياسية في المنطقة، وما يترتب عنه من تدخل في شؤون الدول وهذا ما يلاحظ بالنسبة للسياسات الغربية في دول المغرب العربي التي أصبحت تتدخل في شؤون الدول المغاربية تحت مظلة المؤسسات الدولية المانحة، إضافة إلى أن التواجد الغربي في المغرب العربي ركز على الاستثمارات الهيدروكربونية وأهمل القطاعات الأخرى، لكن الصين بالإضافة إلى اهتمامها بالاستثمارات الهيدروكربونية، اهتمت أيضا بالاستثمار خارج قطاع المحروقات (البنية التحتية، قطاع الخدمات، وتوسيع التبادل التجاري).

هناك من يرى أن السياسة الناعمة الصينية وجدت قبولا وانجذابا في أماكن تواجدها، ففي شمال إفريقيا بلغت نسبة قبول الصين 40%، أما بالنسبة لمستوى قبول الصين على مستوى كل دولة من دول المغرب العربي فكانت النتائج كما يلي: 41% في المغرب، 38% في الجزائر و36 % في تونس. (أنظر الشكل (1) و الجدول (1)) .

شكل (01): مستوى قبول الصين حسب المناطق الجغرافية



جدول (01): مستوى قبول الصين حسب البلدان



Do you approve or disapprove of the job performance of the leadership of China?
Among residents of Middle East/North Africa

	Approve
Yemen	52%
Iran	50%
Lebanon	46%
United Arab Emirates	42%
Morocco	41%
Egypt	41%
Kuwait	40%
Saudi Arabia	39%
Algeria	38%
Tunisia	36%
Palestine	33%
Turkey	29%
Israel	25%
Jordan	11%

Source : Eugenia Pecoraro: “China’s strategy in North Africa and future economic challenges for the Mediterranean region”. **EUGOV Working Paper**, N=26, November 2010. Barcelona: Institut Universitari d'Estudis Europeus , p.p 8-9.

فدور الصين وتأثيرها في المنطقة المغاربية في تزايد مستمر، وينافس الدور الأمريكي والفرنسي في المنطقة، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري أين حققت الصين معدلات مقبولة ومتزايدة بالنسبة لحجم التبادل والاستثمارات في المنطقة المغاربية مقارنة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

استطاعت الصين بفضل سياستها الناعمة والهادئة استقطاب بلدان المغرب العربي، وإيجاد مكان لها كشريك استراتيجي، وإن كان تأثيرها السياسي والثقافي والعسكري مازال محدودا، فان التأثير الاقتصادي والتجاري يبدو واضحا وجليا، وهذا ما يجرنا إلى التساؤل عن أهداف هذا الاستقطاب والاهتمام بالمنطقة المغاربية، أو ما هي المكاسب التي تريد الصين تحقيقها من وراء تواجدها في المغرب العربي؟

ثانيا: أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية

يفسر السلوك الاقتصادي الصيني في المنطقة المغاربية من خلال محددين كان لهما الأثر الكبير في اهتمام الصين بها، وهي الدافع الطبيعي المتمثل في تامين احتياجاتها من مصادر الطاقة والمعادن، الدافع التجاري والاقتصادي من أجل دعم نموها الاقتصادي بكسب أسواق جديدة لمنتجاتها.

1- تعزيز إمدادات الطاقة

إذا كانت مصادر الطاقة والمعادن هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد يسعى إلى التطور والازدهار، فإن الصين بما تمتلكه من مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة وبما تطمح إليه من تحقيق الزعامة الاقتصادية العالمية، فهي بحاجة إلى هذه المصادر أكثر من أي وقت مضى. فإذا كانت الغزوات التجارية في إفريقيا عموما متعددة الأسباب، فإننا نجد الحاجة المتزايدة للمواد الخام والنفط هو أهم هذه الأسباب، وهذا راجع إلى حاجيات الاقتصاد الصيني الضخم والمزدهر، حيث أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط في عام 1993، وتأتي في المرتبة الثانية في العالم كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، وتستورد الصين حاليا 28% من احتياجاتها من النفط من إفريقيا في المقام الأول، وهذا راجع إلى الإستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي، وتامين إمدادات النفط والغاز والتي تعتبر من أولويات المصلحة الوطنية وتشكل جزء هام من السياسة الخارجية الصينية.[7]

وبذلك تحظى المنطقة المغاربية باهتمام كبير من طرف الصين سواء تعلق الأمر بالدول التي تتوفر على مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا)، أو التي تتوفر على المعادن (تونس والمغرب). ويتزايد هذا الاهتمام خاصة إذا علمنا أنه في سنة 2000 مثل استهلاك البترول 27% من حجم الواردات الصينية، وفي عام 2002 ارتفعت هذه النسبة إلى 37% لترتفع إلى 45 % في عام 2005.[8] فهذا يفسر الطلب المتزايد لموارد الطاقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

وشكلت الزيارات المتبادلة بين الطرفين الصيني والمغاربي فرصة لوضع أسس الشراكة في المجال الطاقوي، فبالنسبة لليبيا فرغم فرغم حيازة الشركات الصينية لأصول مالية ذات صلة بالطاقة إلا أنها متضائلة مقارنة بالشركات الغربية، وهذا بسبب العلاقات المعقدة بين طرابلس وبكين على مر السنين، وهذا ما يفسر تأخر ليبيا في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين (كانت آخر دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين)، تلك العلاقات التي لم تكن جيدة بين البلدين منذ ذلك الحين، خاصة أن القذافي لم يزر الصين منذ عام 1982.[9] وشكلت الأحداث الأخيرة في ليبيا تعقيدا للجانب الصيني، غير أن إزاحة نظام "**العقيد القذافي**" ومجيء نظام جديد من شانه إعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية وبعثها من جديد بين الطرفين.

أما فيما يتعلق بالجزائر فإنها تشكل محور الاهتمام الصيني في المنطقة المغاربية فيما يتعلق بالمصادر الطاقوية (النفط والغاز الطبيعي)، خاصة أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم. وتعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "**هوجين تاو**" إلى إفريقيا (مصر، الغابون، الجزائر) تسجل في إطار الإرادة الصينية الهادفة إلى تنويع الموردين من

النفط والغاز (Hydrocarbure).[10] خاصة إذا علمنا أن مصادر الطاقة في الشرق الأوسط تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

2- إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصينية

إذا كانت الدول الغربية وخاصة الأوروبية هي المهيمنة على حصة المبادلات التجارية مع دول شمال إفريقيا لاعتبارات تاريخية وجغرافية، فإنها ستكون مهددة بالتناقص بمرور الوقت، وهذا بعد أن أصبحت الصين شريكا رئيسيا لهذه الدول، حيث تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في قيمة المبادلات التجارية بينهما.

على العموم فإن المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا والصين سجلت ارتفاعا ملحوظا بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني، وخصوصا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، والصادرات الصينية موجهة إلى كل دول شمال إفريقيا بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى مع وجود تسارع قوي في 2003. وفي 2007 وصلت صادراتها الموجهة إلى المنطقة إلى ما يعادل 13 مليار دولار، فابتداء من 2005 شهدت صادرات الصين إلى الجزائر وليبيا تطورا ملحوظا مع تسجيل تطور أقل بالنسبة للمغرب، وهذا الاتجاه (رفع صادراتها نحو هذه الدول) مرتبط باحترامها لخصوصية هذه الدول، التي تصدر البترول والغاز والموارد المعدنية الأخرى للصين.[11]

فالاهتمام الصيني بمنطقة المغرب العربي يرجع أيضا لاعتبارات متعلقة بمحاولة الصين إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها المتنوعة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى كبر حجم السوق المغاربية بـ: 89 مليون نسمة حسب إحصائيات 2011 (الجزائر 37 مليون نسمة، المغرب 32 مليون نسمة، تونس 10.5 مليون نسمة، ليبيا 6.3 مليون نسمة، موريتانيا 3.4 مليون نسمة). وتعتبر الجزائر والمغرب من أهم الشركاء التجاريين للصين حيث بلغ حجم الواردات الجزائرية من الصين قيمة 216.11 مليون دولار في 2004 أي بنسبة 1.7%، أما المغرب فبلغ حجم وارداتها من الصين في نفس السنة قيمة 208.11 مليون دولار أي بنسبة 1.7%.[12]

وبذلك فإن الصين مرشحة لمنافسة الأسواق الغربية في إفريقيا عموما وفي المنطقة المغاربية على وجه الخصوص، حيث يشير الخبراء إلى الارتفاع المتزايد لحجم المبادلات التجارية بين الصين والدول المغاربية منذ انطلاق منتدى التعاون الإفريقي – الصيني سنة 2000. وهناك من يفسر هذا الارتفاع بالسياسة المتبعة من طرف الصين في المنطقة حيث تقدم نفسها على أنها أكثر البلدان النامية الكبيرة و تعرض تجارتها مع دول المنطقة في إطار التبادل جنوب – جنوب.[13] وهذا على عكس الدول الغربية التي تتعامل مع الدول المغاربية وفق منطق التعالي والهيمنة، فشكلت بذلك السياسة التجارية للصين رضا واطمئنان لدى الدول الإفريقية عموما والدول المغاربية على وجه الخصوص، وهذا ما أثار مخاوف الشركاء الغربيين للمنطقة حول مستقبل مصالحهم الحيوية فيها.

وما يلاحظ في هيكل الصادرات الصينية للدول المغاربية هو سيطرة المنسوجات والملابس إضافة إلى السيارات والأجهزة الالكترونية، وفي المقابل فإن صادرات الدول المغاربية تتمثل أساسا في المواد الأولية والمعادن.

إذا فالصين ترى في المنطقة المغاربية مجالا حيويا وسوقا مهمة لصادراتها، فهي تتوقع توسع الأسواق الاستهلاكية للسلع الصينية في المنطقة على المدى المتوسط.

فمن خلال المؤشرات السابقة نلاحظ أن إجمالي صادرات الصين إلى شمال إفريقيا كانت أكبر بكثير من وارداتها من المنطقة، وهو ما أسفر عن فائض تجاري كبير لفائدة الصين، وهذا يبرز أهمية شمال إفريقيا كسوق للمنتجات الصينية التي تشمل الآلات ومعدات النقل، السلع والمواد المصنعة المتنوعة، المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، والمواد الغذائية والحيوانات. وقد عرفت نموا كبيرا

خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى أسعار هذه المنتجات المنخفضة مقارنة بأسعارها في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يشجع المستوردين في هذه الدول نحو الاتجاه إلى الأسواق الصينية، إضافة إلى بعض المزايا التي تمنحها الصين لشركائها التجاريين من الدول مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد وهذا من شأنه تحفيز المتعاملين التجاريين. على العكس من ذلك بالنسبة للدول الغربية التي لا توفر مثل هذه الفرص التجارية وبالتالي خسارة بعض المتعاملين نتيجة تغيير الشريك التجاري (الصين).

وفي الواقع فإن إستراتيجية الصين في استقطاب الأسواق المغاربية مدعومة بسياستها المعروفة بـ: "النهضة السلمية للصين"، وذلك بالتزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى أسلوب السخاء في منح المساعدات المالية والتقنية للدول الشريكة، وهذا ما مكنها من إغراء الحكومات والشعوب المغاربية على حد سواء، وبالتالي قبول السلع الصينية التي تمتاز بميزة أخرى هي انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الغربية.

تعتبر الأهداف الاقتصادية للصين في المنطقة المغاربية كما رأينا أهداف إستراتيجية، وتتطلب وسائل متعددة لتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، وهذا ما يتم التطرق له في الجزء الموالي .

ثالثا: وسائل تحقيق الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية

اتبعت الصين عدة وسائل (اقتصادية، سياسية ودبلوماسية) لتحقيق أهداف إستراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة المغاربية وتتمثل في:

1- تعزيز التبادل التجاري والاستثمار في المنطقة

إذا كانت الدول الأوروبية هي المهيمنة على حصة المبادلات التجارية مع الدول المغاربية، فإنها ستكون مهددة بالتناقص بمرور الوقت، وهذا بعد أن أصبحت الصين شريكا رئيسيا لهذه الدول، وتسجيل ارتفاع ملحوظ في قيمة المبادلات التجارية بينهما.

على العموم فإن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والصين سجلت ارتفاعا ملحوظا بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الصينية، وخصوصا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، والصادرات الصينية موجهة إلى كل دولة مغاربية بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى مع وجود تسارع قوي في 2003. وفي 2007 وصلت صادراتها الموجهة إلى المنطقة إلى ما يعادل 13 مليار دولار، فابتداء من 2005 شهدت صادرات الصين إلى الجزائر وليبيا تطورا ملحوظا مع تسجيل تطور أقل بالنسبة للمغرب، وهذا الاتجاه (رفع صادراتها نحو هذه الدول) مرتبط باحترامها لخصوصية هذه الدول، والتي تصدر البترول والغاز والموارد المعدنية الأخرى للصين.[14]

فمن خلال وثيقة سياسات الصين إزاء الدول العربية لعام 2016، تم تحديد أهم ملامح السياسات التجارية للصين نحو إفريقيا، فقد ورد فيها ما يلي:" دعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية. وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي ... معارضة الحمائية التجارية، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية ...تعزيز التعاون في مجال الحجر الصحي، والإسراع بوتيرة تناسق المعايير وتبادل وتدريب الأفراد، مع العمل سويا على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة ."[15]

بالنسبة للصادرات الصينية الموجهة إلى المنطقة المغاربية فإنها تشمل المنسوجات والملابس والسيارات، الأجهزة الكهرومنزلية والكهربائية، المنتجات الالكترونية والتكنولوجية المتطورة، وقد عرفت نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى أسعار هذه المنتجات المنخفضة مقارنة بالمنتجات الغربية، وهذا ما يشجع المستوردين في الدول المغاربية الاتجاه إلى الأسواق الصينية، إضافة إلى

بعض المزايا التي تمنحها الصين لشركائها التجاريين من الدول مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد وهذا من شأنه تحفيز المتعاملين التجاريين. على العكس من ذلك بالنسبة للدول الغربية التي لا توفر مثل هذه الفرص التجارية وبالتالي خسارة بعض المتعاملين نتيجة تغيير الشريك التجاري (الصين).

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية الصينية في المغرب العربي فقد أولتها الحكومة الصينية اهتماما كبيرا، حيث شجعت الشركات الصينية للاستثمار في المنطقة، إضافة إلى تقديم قروض تفضيلية للاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة للأعمال.

وحددت أيضا وثيقة سياسات الصين إزاء الدول العربية لعام 2016، أهم أطر التعاون في مجال الاستثمار بين الصين وشركائها في المنطقة العربية، حيث ورد فيها: " تشجيع ودعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله، وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل ... إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وائتمانات التصدير وغيرها للدول العربية ... والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة "[16].

وفيما يخص الاستثمارات في المنطقة المغاربية فإنها لم تكتفي بالاستثمار في الصناعات الهيدروكربونية، وإنما شملت قطاعات أخرى مثل البنية التحتية والأشغال العمومية والخدمات. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في شمال إفريقيا 6.61 مليون دولار في سنة 2004، لترتفع إلى 13.52 مليون دولار في 2005، ليرتفع هذا الرقم في 2006 إلى 23.32 مليون دولار.[17] نلاحظ أن قيمة الاستثمارات قفزت أربعة أضعاف بين 2004– 2006.

أما بالنسبة لقيمة الاستثمارات الصينية في كل دولة مغاربية على حدا، تأتي المغرب في المرتبة الأولى مغاربيا خلال ثلاث سنوات 2004– 2006 ب: (1070 مليون دولار في 2004، 2946 مليون دولار في 2005، 2898 مليون دولار في 2006)، وتلتها الجزائر ب: (882 مليون دولار في 2004، 1081 مليون دولار في 2005، 1795 مليون دولار في 2006)، ثم تأتي تونس ب: (639 مليون دولار في 2004، 782 مليون دولار في 2005، 3312 مليون دولار في 2006.[18]

هذه الأرقام المسجلة والمتزايدة باضطراد في قيمة الاستثمارات الصينية في المغرب العربي تعكس إقبال المستثمرين الصينيين على المنطقة، وتوسيع قاعدة الاستثمارات لتشمل قطاعات لم تكن تشملها الاستثمارات الغربية، وهذا وجه من أوجه النجاح الصيني في المنطقة المغاربية.

3– تعزيز النفوذ السياسي والدبلوماسي الصيني لتحقيق التغلغل الاقتصادي

إن المقاربة الصينية لتواجدها في قارة إفريقيا عموما والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص وإن كانت ترتكز على الوسائل الاقتصادية كما رأينا سابقا، غير أنها لم تهمل الأدوات السياسية والدبلوماسية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ترابط البعدين الاقتصادي والدبلوماسي، فالدبلوماسية الصينية تهدف إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية وتثمينها.

والدبلوماسية الصينية ركزت في مرحلة أولى على خدمة العقيدة أو التوجه الإيديولوجي، وهذا ما نلاحظه في علاقات الصين بالدول الإفريقية في الستينات والسبعينات والثمانينات، أين كان الصراع الإيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية في إطار الحرب الباردة، فكان الحزب الاشتراكي الصيني يدعم الأحزاب الاشتراكية في الدول الإفريقية والمغاربية وذلك لنشر الإيديولوجية

الاشتراكية، وهذا التوجه الإيديولوجي للدبلوماسية الصينية اتخذ منحى آخر بعد 1980 عند تطبيقها لسياسة الانفتاح والإصلاح.[19]

كذلك فإن الدبلوماسية الصينية تجاه الدول المغاربية كانت لها غايات سياسية، وخاصة قضايا السيادة، الوحدة، والاعتراف الدولي فيما يخص بمعركتها المستمرة مع تايوان، وخصوصا بعد حصول تايوان على الاعتراف الدولي من قبل بعض الدول الإفريقية المستقلة حديثا، وهو ما شكل عقبة أساسية أمام الدبلوماسية الصينية، التي كانت تسعى إلى مضاعفة قوتها الدبلوماسية في المحيط الدولي، فهي دائما تريد حجز الدعم السياسي للصين على حساب تايوان، في مقابل استعمالها لحق النقد في مجلس الأمن لصالح الدول الإفريقية المساندة لها في قضية "تايوان".

بالإضافة إلى ذلك هناك توجه لدى الصين لاستخدام إفريقيا ومن ضمنها الدول المغاربية لبناء قوة كبيرة تمكنها من لعب دور رئيسي على الصعيد الدولي أكثر من أي وقت مضى، كالمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذا بغرض تكوين صورة الفاعل الدولي المسئول عن الاستقرار والأمن والسلام في العالم.[20] وبالتالي تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية الصينية في المنطقة المغاربية وضمان الوصول إلى المصادر والثروات الطبيعية (البترول والغاز الطبيعي)، وفق المنطق الصيني الجديد "الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد"diplomacy serving economy الذي اعتمد كبديل عن المنطق السابق "الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية"economy serving diplomacy.

وفي إطار استعمال الأدوات الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية– المغاربية طورت الصين الدبلوماسية الصحية **health diplomacy** ضمن سياستها في قارة إفريقيا عموما، حيث بدأت مع تدفق المساعدات الصحية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة إلى ما وراء البحار، مع تصاعد المخاوف الإيديولوجية في تلك الفترة.

فتطور البرنامج الصحي الصيني في المنطقة المغاربية كان بالتوازي إلى حد كبير مع تطور علاقات الصين الدبلوماسية مع القارة الإفريقية عموما، فكانت الجزائر أول دولة إفريقية تستفيد من المساعدات الصحية الصينية خارج حدودها، في شكل فريق طبي صيني نحو الجزائر (مارس 1963) في أعقاب نهاية الحرب التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي.[21]

توالت بعدها المساعدات الصحية الصينية إلى مختلف دول القارة الإفريقية ومنها الدول المغاربية، من خلال طرح تدابير شملت انشاء المستشفيات، ومراكز الوقاية والعلاج من الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة.

رابعا: فرص ومحاذير التواجد الصيني في المنطقة المغاربية

رأينا سابقا كيف تستفيد الصين من شركائها في المنطقة المغاربية سواء على مستوى الموارد الطبيعية أو على مستوى المبادلات التجارية والاستثمارات، أو على مستوى المساعدات، لكن ما يهمنا أكثر هو التطرق إلى تأثر دول المنطقة بالإستراتيجية الاقتصادية ومدى استفادتها من الفرص التنموية التي تتيحها الصين، إضافة إلى بعض المحاذير الناجمة عن تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني في المنطقة.

1- فرص التواجد الصيني في المنطقة المغاربية

يمكن حصر أهم الفرص التي يتيحها التواجد الصيني في المنطقة المغاربية في النقاط التالية:

- يمكن أن تستفيد دول المغرب العربي في احتكاكها بالصين من نمط التنمية الصيني وتستقي من التجربة الصينية ما يلاءم البيئة المغاربية. باعتبارها (الصين) تملك تقاليد عريقة وراسخة في مجال التنمية، كما أن المشروعات التي تقدمها تتميز بجودة نسبية ولكنها بتكاليف رخيصة جدا مقارنة مع الغرب، و هذا ما يلاءم القارة الأفريقية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنموية عالية.

– نمو وازدياد حجم التبادل التجاري بين الطرفين من شأنه توفير الكثير من السلع وبأثمان منخفضة مقارنة بنظيرتها الغربية، وبالتالي سد الحاجات المتنامية للسوق المغاربية.

– التصنيع في المنطقة المغاربية يحتاج بشكل كبير إلى استثمار وتكنولوجيا الصين ويخلق التعاون بين الصين ودول المغرب العربي وضعا متبادل المنفعة ويفيد الجانبين.

– إن التعاون بين الصين ودول المغرب العربي هو نوع جديد من الشراكة، يختلف تماما عن الاستعمار الذي تم في المنطقة من قبل الدول الغربية، والذي كان جوهره بشكل كبير السيطرة على الموارد والثروة في المنطقة دون النظر إلى تنميتها، فالصين أحضرت رأس المال والتكنولوجيا والمعدات إلى المنطقة المغاربية، بينما دول المغرب العربي لديها وفرة في مصادر العمالة والأسواق والموارد، وتعاون الجانبين يكمل بعضه بعضا وينطوي على منفعة متبادلة في الحقيقة.

– دعم اقتصاديات الدول المغاربية في إطار المساعدات التنموية الصينية الموجهة للقارة الإفريقية عموما، من خلال الاستفادة من الاستثمارات والخبرة الصينية في مشاريع البنية التحتية للدول المغاربية من شبكات الطرق و البنايات والسدود، والأمثلة على ذلك كثيرة (الطريق السيار شرق–غرب في الجزائر...).

إضافة إلى البرامج الصينية لتدريب المهنيين الأفارقة عموما في مجال الإدارة الاقتصادية، من خلال إنشائها لصندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي يساعد في تدريب3800 مهني أفريقي سنويا. فضلا عن بنائها (الصين) لعلاقات مع المصارف الإفريقية مثل: بنك التنمية الإفريقي، لإدراكها أنه بمقدورها القيام بدور فعال داخل المصارف الإقليمية عنه داخل المصارف والمؤسسات المالية الدولية الكبرى على غرار البنك الدولي.[22]

كذلك استفادة المنطقة المغاربية من مختلف أشكال المساعدات المالية (قروض) من الطرف الصيني، مع التزام الصيني بعدم التدخل في طرق صرفها وتنفيذها وعدم ربطها بالمشروطية السياسة، عكس الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية المانحة التي تقدم لها قروضا مشروطة بإحداث إصلاحات سياسية ودستورية تتوافق تكريسا للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

– الاستثمارات الصينية المختلفة في المنطقة المغاربية تساهم في خلق فرص ومناصب الشغل للبطالين وبالتالي التقليل من حجم البطالة.

– يمكن أن تستفيد الدول المغاربية من الدعم السياسي والدبلوماسي الصيني في قضاياها المتعلقة بالسياسة الدولية، مثل: مكافحة الإرهاب والقرصنة.

2- محاذير النفوذ الاقتصادي الصيني في المنطقة المغاربية

بالرغم من مختلف الفرص التي يتيحها التواجد الاقتصادي الصيني في منطقة المغرب العربي، فإنه لا يخلو من آثار سلبية ومحاذير تتمثل في:

– المبادلات التجارية غير متكافئة بين الصين والمغرب العربي، فالصين تصدر منتجات متنوعة للمنطقة، بينما الدول المغاربية تقتصر في صادراتها للصين على الموارد الأولية والمعادن، وبالتالي عدم إمكانية المنافسة وتحويل المغرب العربي إلى مجرد سوق كبير للمنتجات الصينية. فالقدرة التنافسية التجارية الصينية العالية والمعترف بها عالميا في مجال التصنيع، أدت إلى تقويض قدرة الصناعات التحويلية المحلية في الدول المغاربية، ويتضح جليا من في المنسوجات وصناعة الملابس والأحذية، أين كان للواردات المغاربية القادمة من الصين أثر دراماتيكي على إضعاف القدرة التنافسية لمنتجاتها المحلية في الأسواق الخارجية.[23]

– بالنسبة للاستثمارات الصينية في المنطقة تطرح مشكلة القدرة التنافسية للمستثمرين المحليين، وبالتالي سيطرة الشركات الصينية على المستوى البعيد على الاستثمارات الوطنية للدول المغاربية، والمشكل الثاني المطروح هو توظيف العمالة الصينية من طرف المستثمرين الصينيين لما تتميز به من مهارات وكفاءة، وهذا ما يؤثر على سوق الشغل في الدول المستضيفة ويساهم في رفع معدلات البطالة، وهذا ما نلاحظه في الاستثمارات المتعلقة بقطاع الأشغال العمومية. حيث تطرح مسألة الهجرة الصينية نحو الدول المغاربية تحديا كبيرا أمام الدول المستضيفة خاصة الجزائر التي يتواجد بها أزيد من 20 ألف مهاجر صيني[24]، وهو ما يطرح مشكل آخر يتعلق بالاندماج بين المهاجرين الصينيين في ظل اختلاف القيم الثقافية بين المجتمعين الصيني والمغاربي.

– الاستثمارات الصينية وخاصة في القطاع الصناعي يمكن أن تؤثر على البيئة والمناخ، إذا لم تلتزم بالمعايير البيئية المعروفة عالميا للإنقاص من حجم الملوثات، خاصة في ظل غياب الصرامة في تطبيقها من قبل الدول المغاربية.

– الحضور الاقتصادي المتنامي للصين في المنطقة قد يؤدي إلى تورطها في القضايا السياسية في المنطقة المغاربية خاصة في أوقات الاضطرابات والأزمات (موجة الاضطرابات والحركات الاحتجاجية التي عرفتها دول المنطقة منذ 2010) إذا ما رأى في ذلك تحقيقا لمصلحته، سواء تعلق الأمر بالقضايا الوطنية داخل كل دولة أو القضايا البينية بين دول المغرب العربي، أو بين دول المغرب العربي والدول الإفريقية الأخرى.

لأن الاضطرابات والأزمات الداخلية والبينية يمكن أن تؤثر على المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة، مما يجعل من احتمال تورط الصيني سياسيا (الدعم السياسي)، وعسكريا (الدعم العسكري واللوجيستي) قائما، خاصة أنها تدخلت في أزمات في دول إفريقية مختلفة، مثل تدخلها ودعمها لنظام الحكم القائم في الأزمة السودانية (دارفور)، لأن إدانة بكين لنظام الحكم القائم يضر بمصالحها الاقتصادية في السودان وخاصة المصالح النفطية.

وكذلك قضية التعاون والدعم العسكري الصيني للدول الإفريقية يطرح عدة تحديات، خاصة بعد توسيع الصين صادراتها من المنتجات العسكرية نحو بعض الدول الإفريقية على غرار أوغندا، رواندا، بورندي، السودان وتشاد، وكلها دول شهدت أزمات واضطرابات داخلية، ولعبت الصين دورا في تمويل الجماعات المسلحة ودعم أنظمة حاكمة تسلطية حفاظا على مصالحها الإقتصادية.

ففي عام 2003 بلغت إيرادات الصين من بيع الأسلحة الخفيفة في إفريقيا أكثر من 1,3 بليون دولار أمريكي، كما تم بناء البنية التحتية العسكرية لإنتاج الأسلحة الخفيفة في السودان وزيمبابوي. كما اشترت الجزائر والمغرب من الصين طائرات هجومية خفيفة (K-8)، وطائرات مقاتلة متعددة الأدوار(JF-17).[25]

الخاتمة:

استطاعت الصين أن تجد لها مكانا في المنطقة المغاربية ، بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية متينة مع دول المنطقة المغاربية وتعزيزها عن طريق الأدوات السياسية والدبلوماسية وتعميق التعاون الاقتصادي. غير أن الهدف الرئيسي للإستراتيجية الصينية في المنطقة هو السيطرة على موارد الطاقة والمعادن، وفتح الأسواق المغاربية أمام السلع الصينية والاستثمار في المنطقة، و استخدام البلدان المغاربية كقواعد للإنتاج والتصدير للدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول افريقيا، كل هذا من أجل ضمان نمو الاقتصاد الصيني الضخم، ومضاعفة نفوذه المتنامي في العالم.

وهذا يشكل تحديا جديدا أمام الدول المغاربية التي تفتقد إلى القدرة التنافسية بسبب ضعف اقتصادياتها، التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة، فتكون بذلك عاجزة عن مجاراة الاقتصاد الصيني وتضيع منها الفرص التي تتيحها الصين، للاستفادة منها

في تقليل الآثار السلبية المحتملة من التواجد الصيني. تستطيع البلدان المغاربية أن ترد على هذا التحدي بوضع إستراتيجية مغاربية للتعامل مع الصين.

لذلك يتعين على الدول المغاربية أن تطالب بعلاقات أكثر إنصافا مع الصين، وعدم الرضا بتصدير المواد الخام فقط، وإنما المطالبة والسعي بالمقابل الحصول على التكنولوجيا والتعاون الفني والتكنولوجي، لأن الاعتماد على الموارد الأولية لا يمكنها من بناء اقتصاد قوي قادر على منافسة الصين، وفي هذا الإطار فإن الدول المغاربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتكتل الاقتصادي لمواجهة التحديات الناتجة عن الشراكة مع الصين، لتصبح قوة اقتصادية إقليمية لها القدرة على المنافسة وتحقيق أرباح متبادلة.

ومهما كانت أهمية الشراكة مع الصين، يظل الأساس الوطيد للسلام الدائم والازدهار في الدول المغاربية هو الزيادة المستمرة في التجارة البينية فيما بين دول المنطقة المغاربية وفي احترام حقوق الإنسان وإرساء أنظمة الحكم الديمقراطي (الحكم الراشد).

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– تحتاج الصين في مسارها نحو النهضة السلمية وتوسيع تأثيرها العالمي، لدعم البلدان الإفريقية ومنها الدول المغاربية، وإقامة علاقات صينية–مغاربية أكثر نضجا.

– تعتبر الصين بديلا حقيقيا واستراتيجيا عن الشركاء التقليديين للمنطقة المغاربية، وفرصة لدول المنطقة من اجل زيادة الفرص التنموية التي توفرها الصين.

– تصطدم الإستراتيجية الاقتصادية الصينية لإشراك ودمج المنطقة المغاربية في الاقتصاد العالمي، بنمط الدولة والاقتصاد الريعي في بعض دول المنطقة (الجزائر)، مما أدى بها إلى دعم الأوضاع القائمة.

– توجد مخاوف كبيرة من احتمال انخراط الصين مستقبلا في القضايا الداخلية للدول المغاربية، خاصة في ظل تورطها(سياسيا وعسكريا) في بعض الدول الإفريقية كما رأينا سابقا تحت غطاء حماية مصالحها الاقتصادية.

اقتراحات:

– ضمان الحكومات الإفريقية إقامة علاقات اقتصادية وصفقات عادلة مع الشريك الصيني بما يحقق المصالح والفوائد المشتركة.

– إشراك المجتمع المدني وجمعيات حماية حقوق الإنسان وجمعيات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية في عملية الشراكة الصينية–المغاربية إلى جانب حكومات الدول المغاربية، من أجل تقليل ومنع بعض الأنشطة الصينية التي تضر الدول المغاربية.

– إتباع الدول المغاربية لنهج استراتيجي من خلال تنسيق وتوحيد جهودها من أجل العمل المشترك والجماعي في تعاملها مع الطرف الصيني، وعدم التعامل معه من منطق أحادي.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]– دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**. تر: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ص 49.

[2] - Jenny Clegg, **China's global strategy : towards a multipolar world**. London : pluto press, 2009, p 224.

[3] - Ian Taylor, **China and Africa : engagement and compromise**. New York : Routledge, 2006, p 16.

[4] - Muhammad Zulfikar Rakhmat, "China and Tunisia: A Quiet Partnership", **The Diplomat**, June 28, 2014, available in: **http://thediplomat.com/2014/06/china-and-tunisia-a-quiet-partnership/**

[5]– "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، بكين، جانفي 2016، ص ص 1–3، تاريخ التصفح: 21–12–2016، متاحة على الموقع الالكتروني:

http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf

[6]- الموقع الإلكتروني نفسه، ص 6.

[7] - Dorothy- Grace Guerrero and Firouza Manji, **Cchina's new role in Africa and the south**. Oxford : Fahamu, 2008, p 134.

[8] - François Lafargue, "La Chine, une puissance Africaine", **(Revue perspectives Chinoises**, n= 90, Juillet – Août, 2005), disponible sur: https://perspectiveschinoises.revues.org/900

[9] - J. Peter pham, "China's interests in the Middle East and North Africa in the light of recent developments in those regions", Testimony **before the U.S – China economic and sécuirity review comission hearing on "China's current and emerging foreign policy priorities"**, Wednesday, 13 April 2011, p 7.

[10] - François Lafargue, Ibid.

[11] - François Nicolas**, Le Maghreb dans son environnement régional et international : la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb**. Paris : Centre des études économiques, 2010, p 22.

[12] - John W.Harbeson and Donald Rothchild, **Africa in world politics : reforming political order**. 4 th ed, Philadelphia : Westview Press, 2009, p 329.

[13] - Jean Raphael Chaponniére, "La Chine et l'enjeu Africain : analyse des échanges Sino – Africaines", (**Revue d'intelligence stratégique et des relations internationales**, n= 3, Septembre 2010), p 36.

[14] - François Nicolas**, Le Maghreb dans son environnement régional et international : la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb**. Paris : Centre des études économiques, 2010, p 22.

[15]-"وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، موقع سابق الذكر، ص 12.

[16]- الموقع الإلكتروني نفسه، ص 11.

[17] -Peter Kragelund and Meine Pieter van Dijk, **China 's investments in Africa**. In : Meine Pieter van Dijk (ed.), the New Presence of China in Africa. Amsterdam : Amsterdam University Press, 2009, p 87.

[18] - Ibid, p 88.

[19] - George T.Yu, **"China, Africa and Globalization : the China alternative", Asia paper**, Stockholm : Institute for security and development policy, Jeune 2009, p p 9-10.

[20]-Serge Mbenza, "Les relations Chine – Afrique : quel futur ?, (**Revue d'intelligence stratégique et des relations internationales**, n= 3, Septembre 2010), p p 146- 147.

[21] –Deborah Brautigam, "U.S and Chinese efforts in Africa in global health and foreign aid", in : Xiaoqing Lu Boynton (editer), China's global health and foreign aid engagement in Africa, a **Report of CSIS**, Washington : CSIS, november 2011 , p 4.

[22]- خليل حسين، " آثار التغلغل الصيني في إفريقيا"، تاريخ التصفح: 22-12-2016، على الموقع الإلكتروني:

http://www.middle-east-online.com/?id=45435

[23] - AfDB, Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt, Economic Brief , 2012, p 5, available in :

http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Brochure%20China%20Anglais.pdf

[24] - François Nicolas, Op cit, P 49.

[25] **-** Igor Pejic, "Chinese military engagement in africa"**,** available in :

HTTPS://SOUTHFRONT.ORG/CHINESE-MILITARY-ENGAGEMENT-IN-AFRICA/